ارتفاع عدد القادمين والمغادرين في مطار الكويت

الكويت ـ أ.ش.أ: صرح مدير إدارة العمليات في الإدارة العامة للطيران المدني بمطار الكويت عصام الزامل بأن المطار يشهد زيادة كبيرة في أعداد المسافرين خلال فترة الصيف، وتنوعا في وجهات سفر المواطنين، وأشار إلى أن كلا من دبي وتركيا ولندن وبانكوك والبحرين وبيروت تصدرت أعلى وجهات للسفر. وقال إن إجمالي عدد المسافرين منذ بداية الأسبوع الماضي بلغ 91 ألفا و80 راكبا، وأن إجمالي المغادرين منهم بلغ 51 ألفا و300 راكب، فيما بلغ إجمالي عدد القادمين إلى البلاد 39 ألفا و780 راكبا. ووصلت أعداد الرحلات الجوية إلى 661 رحلة، منها 328 رحلة جوية يومية مغادرة مجدولة، إضافة إلى 333رحلة جوية قادمة مجدولة.

بسبب الانخفاضات الحادة في البورصة وتراجع القيمة السوقية بنسبة 6,3٪ منذ بداية 2012

توقعات بخسائر في ميزانيات كثير من الشركات في الربعين الثاني والثالث

حققت كثير من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أرباحا صافية في الربع الأول من العام الحالي، بعضها تحقق أرباحا لأول مرة منذ ظهور تداعيات الأزمة المالية في منتصف 2008، وذلك بعد ان كانت تحقق خسائر طائلة خاصة على مستوى الشركات الاستثمارية التي حققت 19 شركة منها نحو 70 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي بنسبة ارتفاع 213٪ مقارنة بالربع الأول في 2011.

وكانت هناك حالة من التفاؤل تنتاب الكثير من الشركات في مختلف القطاعات لتحولها الى الربحية بعد ان أعادت جدولة ديونها، فضلا عن الشركات التي تحافظ على تحقيق أرباح رغم البيئة التشغيلية الصعبة والظروف الاقتصادية غير المواتية، ولكن يبدو أن الرياح في الربع الثاني من العام الحالي قد تأتي بما لا تشتهي الشركات المحلية، وذلك في ظل التراجعات الحادة التي شهدتها البورصة الكويتية خلال الفترة الأخيرة وتحديدا منذ منتصف شهر مايو الماضي، حيث أدت هذه التراجعات الى انخفاضات حادة في المستويات السعرية لكثير من الأسهم التي نجحت في رفع قيمها السعرية بشق الأنفس.

خسائر البورصة المتواصلة تنذر بتراجع أرباح الشركات مع نهاية العام

ومن المنتظر ان تظهر الخسائر السوقية للبورصة في ميزانيات هذه الشركات خلال الفترات المالية المقبلة وخاصة في الربعين الثاني والثالث من العام الحالي ما لم تظهر مستجدات تغير مسار السوق وترفع القيم السوقية للأسهم المملوكة للشركات، علما ان القيمة السوقية للبورصة انخفضت منذ بداية العام الحالي وحتى إقفال آخر جلسة بمقدار 1,838 مليار دينار بنسبة تراجع 6,3٪.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الدولية للتمويل جاسم زينل ان هناك عدة أسباب تضافرت فيما بينها وأدت الى التراجعات المتتالية في سوق الكويت للأوراق المالية على مدار آخر 4 أسابيع أهمها الأسباب السياسية، لافتا الى ان تأزم الوضع السياسي وعدم القدرة على التكهن بمصير مجلس الأمة من الأمور التي كانت لها تداعيات سلبية قوية على أداء سوق الكويت المالي في الجلسات الأخيرة، لافتا الى ان وضع السوق قد يستمر على نفس الشاكلة حتى تتضح الأمور على مستوى المشهد السياسي.

وأضاف ان تراجع سعر برميل النفط الكويتي الى ما دون مستوى الـ 100 دولار كان من الأسباب التي أدت الى تراجع البورصة الكويتية، فضلا عن الإشكاليات الداخلية التي ظهرت في السوق منذ تطبيق نظام التداول الجديد.

ولفت زينل الى ان الخسائر التي تحققت خلال الفترة الأخيرة في البورصة والتراجعات التي لحقت بالقيم السعرية لكثير من الأسهم قد تؤدي الى ظهور خسائر في ميزانيات بعض الشركات بشكل محدود في الربع الثاني، ولكنها ستظهر بوضوح في ميزانيات الربع الثالث.

وأوضح ان كثيرا من الشركات المحلية حققت نتائج مالية جيدة في الربع الأول من العام الحالي ولكنها أصيبت بخيبة أمل نتيجة الانخفاضات الحادة التي لحقت بالبورصة خلال الأسابيع الأخيرة، ما بدد أحلامها بمواصلة النتائج الايجابية خلال الفترات المالية المقبلة.

وقال زينل انه من الصعب التكهن بحجم الخسائر التي قد تظهر في الميزانيات خلال الربعين الثاني والثالث من العام الحالي، لافتا الى الشركات التي تعتمد بشكل رئيسي على سوق الأوراق المالية ستكون الأكثر تراجعا من غيرها، ودعا الى تحرك حكومي سريع يتمثل في تنشيط مجمل الوضع الاقتصادي من خلال طرح مشاريع تنموية تساعد الشركات الكويتية على الخروج من وضعها الراهن، مؤكدا أنه أمر جيد ان تظل الشركات الكويتية مستمرة في مزاولة نشاطاتها، بل وكثير منها تحقق أرباحا رغم كل الظروف التي تحيط بها، كما دعا إلى ضرورة وضع حد للأوضاع السياسية المتفاقمة لأنها تنعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية.

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي لشركات مرابحات الاستثمارية مهند المسباح ان السوق تأثر بعدة عوامل محلية وخارجية، مشيرا إلى أن الأوضاع المحلية تنقسم إلى شقين، الأول هو الوضع السياسي المتردي والذي ينذر بمزيد من التصعيد وبالتالي توقف الحركة على المستوى الاقتصادي، والشق الثاني هو الانتقال من نظام تداول إلى نظام آخر جديد ينطوي على كثير من المستجدات التي مازال كثير من المتعاملين بالسوق يفتقرون إلى القدرة على التعاطي مع هذا النظام بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منه، فضلا عن بعض الإشكاليات الفنية التي صاحبت إطلاق النظام ولم تتم معالجتها حتى الآن ومنها على سبيل المثال تشغيل الموقع الالكتروني الجديد.

وأشار إلى أن العوامل الخارجية التي ألقت بظلالها على السوق تتمثل في تفاقم أزمة الديون الأوروبية والتي تجلت في الفترة الأخيرة بتخفيض التصنيف الائتماني لعدد من الدول ومنها اسبانيا التي تمثل القوة الرابعة في منطقة اليورو، مبينا ان هذه الأزمة التي لم توضع لها الحلول المناسبة حتى الآن تتسبب في تقلبات شديدة في أسواق المال في العالم ومنها أسواق المنطقة.

وحول توقعاته للنتائج المالية للشركات المدرجة بالسوق خلال الربع الثاني من العام الحالي قال المسباح ان الشركات التي تعتمد على نشاطها التشغيلي والخدمي لن تتأثر بشكل كبير، أما الشركات التي تعتمد بشكل رئيسي على السوق فإنها ستكون أكثر تأثرا وقد تظهر ميزانيات النصف الأول من العام الحالي محملة بخسائر وان كان قد أعلنت في الربع الأول عن أرباح.

وأشار الى ان البنوك قد تتأثر لأنها ستزيد من مخصصاتها جراء هذه التراجعات التي حلت بالسوق خاصة أن البنوك لديها أسهم مرهونة بكميات كبيرة وهذه الأسهم تراجعت قيمها السعرية في السوق بشكل لافت.

وذكر ان السوق قد يواصل تراجعاته خلال المرحلة المقبلة خاصة انه لا توجد عوامل ايجابية تدفع في اتجاه عودة النشاط بشكل يؤدي الى تحسن القيم السوقية، وبالتالي فإن آثار تراجعات البورصة قد تمتد لميزانيات الربع الثالث وربما الميزانيات الختامية لعام 2012، داعيا في هذا الصدد الى ضرورة ان تكون هناك محاولات جادة لإصلاح الوضع السياسي لأن واقع الكويت يؤكد انه إذا صلح الوضع السياسي يصلح الوضع الاقتصادي.

● شريف حمدي

القطاع النفطي بين سلبيات إلغاء «كيه داو».. وإيجابيات عقد «شل»

يعد التأثير السلبي للتدخلات السياسية في القطاع النفطي مجرد جدال متكرر بين الحين والآخر يتداول على أنه أمر عادي للغاية، ولكن ما آلت إليه أمور القطاع من شلل تام وتعطيل لجميع مشاريعه العملاقة أصبح أمرا يثير عددا من التساؤلات حول مدى هيمنة تلك التدخلات على مقدرات الصناعة النفطية بالكويت وتعطيل حركة إنتاج النفط والغاز.

فمن جديد تطل الصراعات والتجاذبات السياسية على القطاع النفطي سعيا لتحقيق مكاسب فئوية مؤقتة ولدغدغة مشاعر العديد من القياديين في هذا المرفق الحيوي، حتى أصبح مصير القطاع بيد أصحاب المصالح الضيقة وأصبح القطاع يسير من دون هوية او خطة إستراتيجية واضحة المعالم.

فالقطاع النفطي الذي كان ولايزال مصدر الدخل الرئيسي يئن تحت وطأة توقف مشاريعه من قبل مجلس الأمة بعد التشكيك في النوايا الصادقة والمخلصة للقياديين العاملين في القطاع بذريعة الحفاظ على المال العام، ولعل صفعة حكم الكيه داو دفع جميع الاقتصاديين والمتابعين لرمي سهامهم المسمومة لانعكاسات تدخل السلطة التشريعية في وقف مشروع أضاع الفرصة على الكويت لتكون من الدول الرائدة في صناعة البتروكيماويات على مستوى العالم ومن جني أرباح تقدر بمليارات الدولارات.

ولا ينبغي ان ندع التراخي يتسلل إلى قلوبنا من جديد ويوقف مشروع بحجم اتفاقية نفط الكويت مع شركة شل التي تعتبر بمنزلة طوق نجاة للكويت لتعظيم إنتاجها من الغاز الحر شل تركزت معظمها على تطوير العنصر البشري في «نفط الكويت»، كما ان الشركة تنفذ حاليا برنامجا تدريبيا متطورا مدته عام لـ 14 شخصا يكون جزءا من التدريب داخل الكويت والجزء الآخر في الخارج لكي تثقل مهارات مهندسي الشركة المتخصصين في استخراج الغاز الحر. وبين أن العقد يتم تصنيفه على أنه ضمن إطار العقود الاستشارية، إذ إنه يتولى تقديم المعرفة والتقنية العالية والخبرات الفنية المتراكمة عبر عقود من الزمن لدى الشركة العالمية المتعاقد معها، وذلك من خلال توفير موارد بشرية رفيعة الخبرة تتواصل مع مراكز الخبرة والمعرفة لدى شركتها.

وشدد على ان اتفاقية الخدمات الفنية المطورة مع شركة شل قد تم تطويرها بحيث تراعي الأداء وتحقيق الأهداف وبناء عليه فقد ارتبطت آلية الدفع المالي والمحاسبي بمدى تحقيق مؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف شركة نفط الكويت وكذلك هي مرتبطة بتأهيل الكوادر الوطنية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدى شركة شل ونقلها لشركة نفط الكويت.

وشدد على ان القطاع النفطي يقف اليوم مكبلا على مفترق طرق خطير يتطلب منا جميعا الدفع به نحو الأمام من خلال خلق بيئة عمل مناسبة تبعد عنه التدخلات السياسية التي أرهقته وجعلته مرتعا خصبا للفئوية، مضيفا «ندعو الجميع لترك قيادات النفط تعمل وان نعطيهم الفرصة الكاملة لإظهار نتائج عملهم كما وعدونا وبعد ذلك نحاسبهم لو حدث أي تقصير».

● أحمد مغربي

مستقبل مشاريع القطاع النفطي الجديدة يقف في مفترق طرق خطير

التدخل السياسي وإحالة عقد «شل» إلى النيابة للتحقيق أصابا «نفط الكويت» بحالة من عدم الاستقرار

يوميا الى 600 مليون قدم مكعبة خلال المرحلة الثانية والمساهمة في الوصول إلى مليار قدم مكعبة و350 ألفا من النفط الخفيف خلال المرحلة الثالثة.

وفي هذا السياق ذكر مصدر مسؤول في شركة نفط الكويت لـ «الأنباء» أن التدخل السياسي وإحالة عقد شل الى النيابة للتحقيق أصاب الشركة بحالة من عدم الاستقرار، لاسيما ان العقد يعتبر من العقود التي تعاملت معها ادارة الشركة بكل جهد وتفان لتعظيم استخراج الغاز الحر الذي يعتبر أولوية كبرى للكويت خلال المرحلة المقبلة لتقليل استيراده خلال مواسم الصيف.

وأضاف قائلا: «لماذا يتم التشكيك في نزاهة قياديي نفط الكويت، حالة من الاستياء الشديد مسيطرة على العاملين في الشركة، نحن نريد التقدم للكويت في جميع المجالات وإذا ارتأت القيادة السياسية والتشريعية أخطاء لدينا فتحيلنا الى النيابة لان جميع القياديين صفحاتهم بيضاء لا يشوبها أي خلل». وأوضح: «جميع الشركات العالمية التي نتعامل معها متخوفة من الدخول في مشاريع ومناقصات كبرى وذلك انعكاسا لسيناريو إلغاء المشاريع وتكبد هذه الشركات خسائر بالملايين».

وحول تطور الأعمال في عقد شل على أرض الواقع قال المصدر ان العقد سيعمل على تدريب وتطوير العمالة الكويتية الماهرة والمتخصصة في إنتاج الغاز ومعالجة الغازات الحمضية المصاحبة ووصل عدد المهندسين من شركة شل حاليا الى 40 مهندسا، مشيرا الى أن الشركة أرسلت 4 متدربين الى خارج الكويت وسترسل خلال المرحلة المقبلة 8 أشخاص ليتم تدريبهم على عمليات الإنتاج والحفر لحقول الغاز.

وأشار الى أنه تم تنظيم 19 دورة تدريبية منذ توقيع عقد شل تركزت معظمها على تطوير العنصر البشري في «نفط الكويت»، كما ان الشركة تنفذ حاليا برنامجا تدريبيا متطورا مدته عام لـ 14 شخصا يكون جزءا من التدريب داخل الكويت والجزء الآخر في الخارج لكي تثقل مهارات مهندسي الشركة المتخصصين في استخراج الغاز الحر. وبين أن العقد يتم تصنيفه على أنه ضمن إطار العقود الاستشارية، إذ إنه يتولى تقديم المعرفة والتقنية العالية والخبرات الفنية المتراكمة عبر عقود من الزمن لدى الشركة العالمية المتعاقد معها، وذلك من خلال توفير موارد بشرية رفيعة الخبرة تتواصل مع مراكز الخبرة والمعرفة لدى شركتها.

وشدد على ان اتفاقية الخدمات الفنية المطورة مع شركة شل قد تم تطويرها بحيث تراعي الأداء وتحقيق الأهداف وبناء عليه فقد ارتبطت آلية الدفع المالي والمحاسبي بمدى تحقيق مؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف شركة نفط الكويت وكذلك هي مرتبطة بتأهيل الكوادر الوطنية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدى شركة شل ونقلها لشركة نفط الكويت.

وشدد على ان القطاع النفطي يقف اليوم مكبلا على مفترق طرق خطير يتطلب منا جميعا الدفع به نحو الأمام من خلال خلق بيئة عمل مناسبة تبعد عنه التدخلات السياسية التي أرهقته وجعلته مرتعا خصبا للفئوية، مضيفا «ندعو الجميع لترك قيادات النفط تعمل وان نعطيهم الفرصة الكاملة لإظهار نتائج عملهم كما وعدونا وبعد ذلك نحاسبهم لو حدث أي تقصير».

● أحمد مغربي

بنوك تواجه شبح إلغاء بطاقات الڤيزا

شهدت الآونة الأخيرة تزايد عدد العملاء الذين قاموا بإلغاء بطاقات الڤيزا لدى بعض البنوك المحلية نظرا لكون العروض المقدمة لم تعد ترضيهم في ظل احتدام المنافسة بين البنوك المحلية وافرع البنوك الاجنبية في الكويت خاصة الامور المتعلقة ببطاقات الڤيزا والماستر التي تقدم للعملاء الجدد عندما يقومون بفتح حساب جديد لدى البنك سواء كان حساب راتب او حسابا جاريا خاصا.

وعلق مصدر مصرفي مسؤل لـ «الأنباء» على تلك الظاهرة الجديدة التي تشهدها الساحة المصرفية في الوقت الحالي قائلا ان بطاقات الڤيزا اصبحت الآن تسدد بطرق تختلف من عميل لآخر وبآليات مختلفة من بنك لآخر ايضا الامر الذي جعل العديد من العملاء يتجهون نحو افرع البنوك الاجنبية في الكويت لما لها من مميزات ومزيد من المرونة في عمليات السداد حيث اصبحت نسبة تسديد الڤيزا بافرع البنوك الاجنبية في الكويت اما 5٪ او يكون تسديد 100٪ ويكون بتاريخ 16 او 17 او 18 من كل شهر اي من نصف الشهر واذا استخدم العميل المبلغ الموجود في الڤيزا يخصم المبلغ من حساب العميل ويذهب الى حساب الڤيزا للعميل ويستطيع العميل استخدام المبلغ مرة اخرى.

وقال المصدر انه في نهاية كل شهر يتم خصم مبلغ من الحساب الجاري للعميل وهو عبارة عن فائدة على استخدام الڤيزا تذهب لحساب البنك ويعطي البنك للعميل فترة 10 ايام لا تحسب عليه فائدة اذا تم تسديد المبلغ المستخدم، وبهذه الطريقة يكون العميل تجنب ان يتم تسجيل فائدة الڤيزا على حسابه.

واوضح انه اذا كان الحد الاقصى الموضوع للڤيزا عند العميل 1000 دينار وتم استخدام 500 دينار منها وبعد 6 ايام قام بتسديد 500 لا يتم اخذ فائدة من العميل في نهاية الشهر بعكس البنوك الاخرى، مبينا انه كل عام يتم اخذ عمولة على الڤيزا بحسب نوع البطاقة ان كانت فضية او ذهبية وهذا المبلغ يخصم من رصيد الڤيزا وليس من حساب العميل سواء استخدم العميل البطاقة او لم يستخدمها.

وذكر انه عند انتهاء تاريخ بطاقة الڤيزا يتم خصم مبلغ يختلف حسب نوع البطاقة وهو يتراوح ما بين 13 دينارا إلى 25 دينارا وهو ما يسمى برسوم تجديد البطاقة وهذه الرسوم تأخذ مرة واحدة كل خمس سنوات او اربع سنوات حتى تنتهي.

واضاف ان هناك عملاء يشتكون من الڤيزا نظرا لان البنك يقوم بخصم المبلغ الذي استخدمه العميل في منتصف الشهر وبالتالي لا يجد أي مبلغ في الحساب في هذه الحالة وعليه يتم تسجيل متأخرات على العميل وتزيد نسبة الفائدة في نهاية الشهر وكل مرة تتكرر هذا العملية وبالتالي يزداد تراكم متأخرات العميل على الڤيزا، إلا ان هناك بنوكا تقوم بالاتصال على العميل او بارسال رسائل نصية لإبلاغه عن تجاوزه الحد المسموح بالبطاقة وعليه ان يختار طريقة معينة للسداد السريع حتى لا تزداد الفائدة على العميل.

● محمود فاروق

«البترول الوطنية»: انسحاب المستشارين «باكتيل» و«ABB» من مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي.. وتمديد موعد إغلاق المناقصتين إلى 27 الجاري

قال مصدر نفطي رفيع المستوى في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» ان مستشارين من الـ 7 مستشارين المؤهلين لدخول مناقصة استشاري مشروعي الوقود البيئي والمصفاة الجديدة قد انسحبا من تقديم العروض الفنية والمالية للمشروعين وذلك لارتباطهما بمشاريع عالمية كبرى، مبينا أن المستشارين هما شركة باكتيل وABB.

وأوضح المصدر أن المستشارين أعلنا عدم رغبتهما في المشاركة بعد تأهيلهما من قبل «البترول الوطنية» وقيامهما بشراء وثائق المناقصتين، مشيرا الى أن مدة تنفيذ العقد الاستشاري التي تمتد الى 4 سنوات دفعت المستشارين للانسحاب وذلك لارتباطهما بعقود أخرى.

وكشف المصدر أن الشركة قررت نهاية الاسبوع الماضي تمديد موعد إغلاق باب التقدم بالعروض الى 27 يونيو الجاري وذلك تنفيذا لرغبة الشركات الاستشارية المشاركة وحتى يتسنى لهم الوقت اللازم لتقديم أفضل العروض المالية والفنية لاسيما ان المنافسة ستكون شديدة للغاية، مبينا أن الموعد الذي حددته الشركة سابقا كآخر موعد لتقديم العروض كان يوم الخميس الماضي.

وذكر المصدر أن الشركة تسير وفق الجدول الزمني الموضوع سلفا لتوقيع عقد استشاري المشروع وذلك خلال شهر يوليو المقبل وتأهيل المقاولين العالمين أواخر شهر أغسطس وسبتمبر المقبلين على أن يكون الطرح في شهر أكتوبر المقبل.

وبين أن مشروع الوقود البيئي يهدف الى تطوير مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدي وذلك بإنشاء وحدات جديدة وإزالة وحدات أخرى، بالإضافة إلى تحديث وحدات المصفاتين وتطبيق أحدث التقنيات المعروفة في صناعة التكرير من أجل انتاج وقود صديق للبيئة يستطيع المنافسة في أهم الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة التكريرية للمصفاتين عند اكتمال المشروع حوالي 800 ألف برميل يوميا.

ويعتبر مشروع المصفاة الجديدة في منطقة الزور من أضخم المشاريع الإستراتيجية في البلاد، إذ من المقرر أن تبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 615 برميلا في اليوم مما يجعلها واحدة من أضخم مصافي التكرير في العالم.

ويستهدف المشروع تلبية الطلب المتزايد لمحطات توليد الطاقة في الكويت على زيت الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض 1٪ وإنتاج مشتقات بترولية عالية الجودة قادرة على الانتشار في جميع الأسواق العالمية، إذ ان المصفاة ستبنى وفق أحدث التقنيات والنظم المعروفة في صناعة تكرير النفط الخام كما روعي في المشروع إدخال أكثر معايير أنظمة السلامة والصحة والبيئة كفاءة وارتقاء.

● أحمد مغربي

لقيامها بنشر إعلانات عن عقارات بالخارج دون ترخيص

النزهان لـ «الأنباء»: «التجارة» خالفت 9 شركات عقارية

كشف مدير إدارة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة منصور النزهان في تصريح لـ «الأنباء» عن أن الوزارة ممثلة بـ «حماية المستهلك» خالفت 9 شركات عقارية لقيامها بنشر إعلانات في صحف إعلانية عن عقارات كائنة خارج الكويت من دون ترخيص من إدارة حماية المستهلك في الوزارة. وأضاف النزهان ان هذه الشركات قامت بالإعلان والترويج عن عقارات خارج الكويت دون الحصول على إذن من إدارة حماية المستهلك بذلك بعد استيفاء الشروط اللازمة مثل تحديد نوع العقار ومساحته وموقعه بالمستندات الرسمية الصادرة من البلد الموجود به العقار وتوثيقه من قبل سفارة الكويت.

وأفاد النزهان بأن هناك بنود مهمة من ضمن اشتراطات الترخيص لمثل هذه الإعلانات تتمثل في ان تكون الشركة العقارية لديها توكيل أو تفويض او تملك العقار خارج الكويت على ان يكون مصدقا من سفارة الكويت هناك وان يرفق مخطط تنظيمي معتمد من الجهات المختصة في الدولة الكائن فيها العقار مثل البلدية وان يكون معتمدا ايضا من قبل سفارة الكويت وان يكون هناك عقد بين التاجر صاحب العقار والمستهلك (المشتري) يذكر فيه بنود جميع مواصفات العقار او الأرض والسعر ويتضمن بندا صريحا ينص على ان تتولى المحاكم الكويتية النظر في اي منازعات تحدث في هذا المبيع. ولفت النزهان الى ان هناك اشتراطات اخرى كأن يكون المكتب لديه ترخيص عقاري اضافة الى اشتراطات اخرى بناء عليها يسمح للترويج في الصحف الإعلانية عن العقار. من جهة أخرى، ذكر النزهان أن «حماية المستهلك» أعلنت مؤخرا عن إجمالي أعداد الإعلانات التجارية والتسويقية المخالفة للقانون خلال العام 2011 والتي بلغت 231 إعلانا.

● عاطف رمضان